بغداد تمنح دمشق فرصة للتخلص من أزماتها والعراقية: إنه توجه إيراني

دولة القانون: الحكومة ارجأت دعوة تسليم المطلوبين في سوريا إلى إشعار آخر

□ بغداد/ خاص المدى

مخاوف تأثير الاوضاع في سوريا على العراق... ارشيف

كشف ائتلاف دولة القانون، تجميد الحكومة العراقية مطالباتها بشأن تسليم المطلوبين في سوريا الى اشعار اخر، في حين انتقد ائتلاف العراقية التوجه الحكومي الذي اعتبره ازدواجيا، متهما إيران بوضع القرار العراقي على نسق معين خدمة للنظام السوري.

وقال النائب عن دولة القانون عبد السلام المالكي في تصريح لـ(المدى) امس، "نظرا لانشغال الحكومة السورية بالازمات الداخلية فإن بغداد قررت ان تركن الى المطالبة بتسليم المطلوبين للقضاء العراقي بتهم الارهاب والاضرار بالاموال العامة الى وقت لاحق، اما بسقوط نظام الاسد او انتهاء الاضطرابات الداخلية"، مبينا " هذا التوجه للحكومة يأتي حرصا على عدم تأزيم الاجواء التي تعيشها دمشق وحتى لا ترجع العلاقات بين البلدين الى المربع الاول حينما كانت سوريا ترسل كثيرا من الإرهابيين".

النائب عن دولة القانون لم يلبث حتى وجه انتقادات كبيرة الى الجانب السوري لـ "امتناعه خلال الفترة الماضية عن تسليم المطلوبين الى العراق فسوريا تحتضن الكثير منهم بالرغم من ذهاب الكثير من الوفود الحكومية".

وكانت مصادر حكومية اكدت في اب الماضي إن بغداد بدأت بتفعيل الملفات القضائية ضد ثلاثة متهمين موجودين حالياً في سوريا وهم النائب الأسبق والمتهم بقيادة جماعات ارهابية عبد الناصر الجنابي والذي يدعي انه رجل دين أحمد البغدادي المتهم بقيادة جماعات ارهابية خاصة تقوم بعمليات الاغتيالات والنائب مشعان الجبوري، وانها ستبحث مع الجانب السوري آليات تسليم المتهمين للقضاء العراقي لان هناك ملفات خطيرة ضدهم تتعلق بحياة المواطنين الأبرياء.

ولم يستغرب ائتلاف العراقية التوجه الحكومي الجديد، لانه حسب النائبة وحدة الجميلي يعد امتدادا للموقف الحكومي غير المتزن في التعامل مع القضايا التي تهم مصير الشعب العراقي كالمطلوبين للقضاء والإرهابيين.

وتابعت الجميلي في تصريح لـ"المدى" امس "ان الحكومة العراقية ومنذ التظاهرات التي حدثت في سوريا عمدت على تغير موقفها وبشكل كبير حتى فيما يتعلق بتسليم المطلوبين"، معتبرة انه "متناغم مع الجانب الإيراني والذي له اليد الطولى في العراق".

وحسب ما ترى الجميلي "ان الحكومة منشغلة الان بتوفير فرص بقاء النظام السوري بشتى الطرق"، مستدلة بـ"الاحداث التي حصلت في البحرين فإن كتلا سياسية كالتحالف الوطني كان لها موقف متصاعد حول ما يحدث في المنامة و تهجم على ملكها بالإضافة الى الانتقادات على السعودية"، موضحة "عندما ذات الأمر في سوريا كان موقف التحالف الوطني سلبيا ولم يدل بأي تصريحات شبيهة لما حصل في البحرين واجبر رئاسة البرلمان على عدم اتخاذ موقف موحد والاكتفاء بالتصريحات عبر الدائرة الاعلامية الموجودة في البرلمان وبصورة منفصلة"".

وأكدت الجميلي "ان الموقف الحكومي مساند وبشكل كبير للنظام السوري لانه مطلب ايراني ممزوج برأي لحزب الله اللبناني".

وخلصت النائبة عن العراقية "عندما تكون الاجواء الى جانب الحكومة تطلب الإرهابيين وبعكسه تأجل هذا الموضوع الى اشعار لاحق، وهو امر خاطئ ما يحدث غبن للشعب العراقي.

الا ان الائتلاف الوطني، اعتبر ما ادلى به النائب المالكي تصريحات شخصية، مقللا من اهميتها، لان دولة القانون ليس صاحب الاختصاص في هذا الموضوع.

وبين القيادي في الائتلاف وائل عبد اللطيف في تصريح لـ"المدى" امس، "هذا الموضوع يحتاج الى تشريع برلماني او امر ديواني وان تصريحات النواب ليس لها اثر".

وتابع "ان الامر مرتبط بالجانب القضائي ولا دخل للسياسة فيه وكلاهما يعمل بمعزل عن الاخر وان الغاء المذكرات القضائية التي صدرت بحق المطلوبين يكون من خلال الجهات ذات العلاقة"، موضحا " ان دولة القانون وان صرحت بهذا الامر لا تمثل البرلمان عموما وبالتالي هم كغيرهم وليس لهم الحق في اتخاذ قرارات فردية، واذا ما اصبح ذلك واقعا فأنه سيخرج البلاد من اطار دولة المؤسسات الى الفوضى".

وأردف عبد اللطيف "ان بغداد تعاين الموقف بدقة فيما يتعلق بالوضع السوري لا سيما مع تضاءل فرص بقاء النظام هناك وهذا الامر يمتد الى باقي الدول العربية".

يذكر ان مصادر افادت لـ"المدى" حزيران الماضي " بأن الحكومة بعثت بوفد يترأسه جعفر الحسيني رئيس لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية في مكتب رئيس الوزراء، إلى سوريا كي يجري لقاءات مع الجالية العراقية المتواجدة هناك على خلفية الأحداث الأمنية المتوترة"، وتابعت المصادر "أن الحسيني التقى بعناصر بعثية من اجل إقناعهم بمشروع المصالحة الوطنية وإرجاعهم إلى العراق مقابل تخليهم عن حزب البعث".

هذه التصريحات نقضتها مصادر اخرى مقربة من رئيس الوزراء نوري المالكي وقالت " أن دور اللجنة التي يشرف عليها الحسيني هو تقديم الأدلة إلى الجهات الأمنية بخصوص تورط الذين يصرون على عدم المشاركة في الحياة السياسية من الجماعات المسلحة لأجل محاسبتهم قضائيا.

وتابعت المصادر، أن المعلومات التي لدى اللجنة تتحصل عليها من خلال الصحوات كونها قريبة من الجماعات المسلحة، فهي تمثل حلقة وصل بين الصحوات من جهة، ومكتب القائد العام للقوات المسلحة من جهة أخرى، مؤكدا أن أعمالهم تقتصر على الجانب الأمني في أغلبها، هذا الموقف سانده حينها القيادي في دولة القانون سعد المطلبي والذي اوضح في تصريح سابق لـ"المدى"، توقع القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي أن يكون الغرض من زيارة الحسيني إلى سوريا ملاحقة العناصر البعثية هناك وليست لإجراء الحوار معهم كما أشيع "واستطرد ""إن الحسيني قد يسعى إلى إقناع السوريين للتخلي عن البعثيين من خلال تسليمهم إلى الجانب العراقي أو طردهم"، مشددا على أن البعثيين كانت لهم اليد الطولى في تأزيم الوضع الأمني في العراق".

كتابة على الحيطان

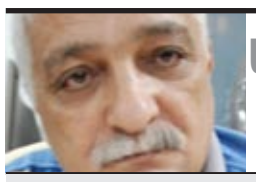

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

هل تتفرج الحكومة والبرلمان؟

الاجهزة الامنية تحذر من المستقبل وتوجه على لسان قادتها تحذيرا للمواطنين من ان القادم من الايام قد يشهد تصعيدا في العمليات الارهابية واعمال العنف المختلفة الاتجاهات.

السياسيون ، اصحاب الحل والربط ،يقولون ان البلاد على مفترق طرق وان العملية السياسية تسير نحو المجهول وان لا احد يستطيع ان يتنبأ بما يمكن ان يحدث.

محللون سياسيون يؤكدون هذه المخاوف والتحذيرات ويزيدون عليها احتمالات كارثية قادمة .

والشارع العراقي متشائم الى درجة عالية من الاوضاع واحتمالات تطورها باتجاهات سلبية فانكمشت كل المشاريع والاحلام الصغيرة للمواطنين .

هكذا اذن . الجميع يخشون مما هو قادم . لكن ممن ؟ لا احد يجيب

الحكومة وحدها على لسان المتنفذين فيها والناطقين الرسميين باسمها ، لا تريد ان تعترف بهذه المخاوف واسبابها ومصادرها . فكل شيء تمام التمام وان هذه المخاوف ليست الا احلام مريضة لاغير ممن لايريدون ان يروا منجزات الحكومة التي يتحدث عنها الاعداء قبل الاصدقاء !

الحكومة لا تريد ان تقرأ التقارير التي تتحدث عن السيطرة شبه الكاملة للاحزاب المتنفذة في الجنوب على كل مرافق الدولة وان من يتجرأ وينتقد فان عليه ان يحسب لحياته الف حساب ، وللدقة فان الهيمنة ليست للاحزاب ، فحسب مصدر امني خاص ، فان العشائر بيدها الكثير من مفاتيح الحياة في الجنوب .

لا تريد الحكومة ان ترى ان نشاطات القاعدة قد تزايدت في المنطقة الغربية وان الاوضاع الامنية فيها تتراجع الى مستويات مثيرة فضلا عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي .

لا تعرف الحكومة كيف تتخذ موقفا حازما من الاعتداءات على حدود كردستان من الجارتين المسلمتين تركيا وايران ، وما زالت تصر على ان علاقاتها مع الجوار جيدة جدا وتتحدث عن تبادلات تجارية بملايين الدولارات رغم تهديدات الاجتياح .

تزايد اعمال الخطف والقتل والتفجيرات الارهابية في العاصمة بغداد لا يمثل لها الا اعمال هواة مسيطر عليها ، اما عن الهجرة غير المنظورة من بغداد فهي من صنع الاوهام وهي بالتالي اختيارات شخصية لا تتدخل فيها الحكومة لانها جزء من حقوق الانسان التي اقرها الدستور .

اذا ما تركنا الحكومة جانبا بانغماسها في اعادة اعمار البلاد وتقديم الخدمات اللائقة للمواطنين الكرام ، فان القوى المتصدية للعملية السياسية هي الاخرى منغمسة بنوع آخر من الخدمات لكنها من نوع الخدمات التي تصب في خانات خاصة وصراعات على المناصب وبيعها في البازار السياسي المخزي .

ولو لم تكن الحالة في هذا التوصيف ،لرأينا قادة الكتل لا يجتمعون على توزيع الكيكة العراقية ، بل كان الاحرى بهم ان يعقدوا اجتماعا طارئا وجادا لتدارس احتمالات انهيار العملية السياسية بكاملها ، ومناقشة مخاوفهم بانفسهم والدعوة غير الاعلامية لعمل وطني جديد وجاد ومسؤول يوقف التدهور على الاقل ان كان السادة المسؤولون ، حكومة وبرلمانا،غير قادرين على معالجة الاوضاع جذريا و اخراجنا من عنق الزجاجة كما يقال !

لاحظوا فقط ماذا يفعلون عندما تتعرض مصالحهم الضيقة للخطر وستتأكدون من انهم يتفرجون على كل الذي يجري علينا وما يمكن ان يحدث في المستقبل .. الله الساتر!

اعلام

◆البياتي: الأجواء مهيأة لحل الخلافات مع أربيل

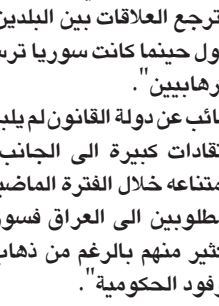

أكد النائب في ائتلاف دولة القانون عباس البياتي، ان الاجواء مهيأة الان لحل الخلافات والقضايا العالقة بين بغداد واربيل. وقال البياتي: ان الحكومة الاتحادية ستتعامل مع مطالب التحالف الكردستاني وفق الدستور العراقي، وحسب اتفاقية اربيل، مضيفاً:أن الكردستاني جزء من الخارطة السياسية العراقية، وأن الاجواء مهيأة الان لحل الخلافات والقضايا العالقة بين بغداد واربيل، مشددا على أن الحكومة ستكون عادلة بتوزيع الثروات.

◆المطلبي: مجلس السياسات في عداد المفقودات

قال القيادي في التحالف الوطني سعد المطلبي ان المجلس الوطني للسياسات العليا أصبح في عداد المفقودات.

وتابع : أن المجلس الوطني سوف لن يقرأ قراءة ثانية في البرلمان لأن العراقية تخلت عنه بتخلي رئيسها اياد علاوي عن رئاسته والتحالف الوطني غير جدي بتشكيل هذا المجلس لأن أكثر بنوده مخالفة للدستور، مشيرا الى ان المجلس الوطني سوف لم يشكل وحتى لو تم تشكيلة سيكون استشاريا.

◆زيباري: رفض مرشحي العراقية للدفاع سياسي

اعتبر النائب عن ائتلاف العراقية أركان أرشد زيباري، أن رفض المالكي لمرشحي القائمة العراقية لوزارة الدفاع سياسي وليس مهنيا، مشيراً الى: أن العراقية لم ترشح شخصيات وضعت عليها علامات استفهام او متهمة بالمساءلة والعدالة .

وطالب زيباري "على رئيس الوزراء أن يحسم هذا الملف بأسرع وقت لأننا بحاجة ماسة للوزراء الأمنيين خاصة بعد خروج القوات الأمريكية وتسليم الملف الأمني الى القوات الأمنية".

قضية الحصانة أعاقت اتفاقية بقاء القوات الأميركية

الصدريون: نحن قلقون بشأن التوافقات السرية

□ ترجمة المدى

احدى العمليات للقوات الاميركية.. ارشيف

قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي السبت ان الاتفاق بين بغداد و واشنطن حول مسألة حصانة الجنود الاميركان من الملاحقة القانونية العراقية شكلت عائقا اساسيا امام توصل الطرفين الى اتفاقية بشأن استمرار التواجد العسكري الاميركي بعد نهاية العام الحالي. و اشار المالكي الى عدم وجود حل وسط حول هذه القضية حتى في المباحثات اللاحقة المتعلقة بابقاء قوة صغيرة من المدربين و المستشارين في العراق .و اضاف المالكي متحدثا للمراسلين " عندما برزت مسألة الحصانة و اخبرونا بان الجانب الأميركي لن يترك اي جندي بلا حصانة و كان رد العراق انه من المستحيل منح الحصانة لأي من الجنود الاميركان، توقفت المفاوضات بخصوص العدد الذي سيبقى و المكان و آلية التدريب". جاء حديث المالكي بعد يوم من اعلان الرئيس اوباما عودة كافة القوات الاميركية الى الوطن في نهاية العام مما وضع نهاية للمباحثات المطولة المتوترة التي جرت هذا العام. كان من الممكن تبديل اتفاقية وضع القوات الموقعة بين الطرفين في ٢٠٠٨ باتفاقية اخرى و الاحتفاظ بقوة صغيرة من المقاتلين في العراق بعد ٣١ كانون اول ٢٠١١ .قال مسؤولون في البيت الابيض ان الولايات المتحدة ستترك ما بين ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ متعاقد امني في العراق لحماية الدبلوماسيين الاميركان. و اعلنت الولايات المتحدة بانها ستسحب كافة قواتها في نهاية العام و هذا يناقض خطة ابقاء خمسة الاف مدرب. كما ان وزير الدفاع ليون بانيتا ترك الباب مفتوحا امام احتمال عودة بعض الجنود الاميركان الى العراق لأغراض التدريب، بعد سحب القوات المقاتلة، و خاصة القوة الجوية بعد ان اتفق العراق على شراء ١٨ طائرة اف-١٦ من الولايات المتحدة. لكن حتى في هذه النقطة فان السيد المالكي قد اتخذ خطا ثابتا من خلال قوله بان المسألة تعود للعراق في تقرير عدد المدربين الذين يحتاجهم و اضاف ان المدربين لن يتمتعوا بالحصانة و سينحصر عملهم في القواعد العراقية. كما انه الغى احتمال التعاون مع الولايات المتحدة في قتال المجاميع الارهابية مثل القاعدة من خلال ترتيبات مشابهة لتلك التي تجري في بلدان مثل باكستان و اليمن. "هذا ما سيقرره الجانب العراقي من وجهة النظر التقنية : العدد المطلوب، بدون حصانة و يتواجدون داخل المعسكرات العراقية للتدريب فقط. اما المشاركة في العمليات، فان ذلك قد انتهى". و رغم ان البلدين لديهما اتفاقية اطار استراتيجي منفصلة تستدعي الدفاع و التعاون الامني بشكل واسع، فقد اقترح السيد المالكي ان الوسيلة الوحيدة للولايات المتحدة هي ارسال خبراء عسكريين كجزء من الاتفاقات العراقية مع المتعاقدين الامنيين الاميركان و لكن بدون حصانة ايضا." هذه المسالة لم يتم التوصل اليها بعد و مازالت تخضع للنقاش". مازال موقف الولايات المتحدة من هذا المقترح غير واضح، و من المتوقع ان يغادر نائب الرئيس الاميركي جو بايدن الى العراق خلال الاسبوعين القادمين.من جانبه يسعى المالكي الى كسب سياسي لإعلانه ليبدو بانه راعي السيادة العراقية في وجه المطالب الاميركية، حيث قال " انه نصر كبير و نجاح للعراق و نهجه الدبلوماسي و لأرادته و ارادة القوى السياسية الوطنية". و دعا العراقيين للخروج الى الشوارع احتفالا بهذا النصر. الا ان المواطن العراقي متردد لأن التيار الصدري قال بانه لايزال لا يثق بالنوايا الاميركية، حيث قال مشرق ناجي النائب عن التيار الصدري " نحن قلقون بشأن التوافقات السرية لإبقاء الاميركان تحت عناوين اخرى مثل المستشارين و المدربين و المتعاقدين الامنيين" . لقد لعب السيد مقتدى الصدر دور صانع الملك من خلال دعمه للمالكي كمرشح نهائي لرئاسة الوزراء العام الماضي. و في خطاب متلفز بعد عودته الى العراق من ايران قال السيد الصدر " من المهم ان نلفت انتباهكم الى اننا نبقى معارضين للوجود الاميركي في العراق و مازلنا نسميه احتلالا، و هذا يشمل وجود المدربين الاميركان على ارض العراق سواء أكان ذلك وفق اتفاقية مع الحكومة العراقية ام لا ". و اضاف بانه سيدعم وجود المدربين الاميركان في العراق فقط اذا ما وافقت واشنطن على تعويض العراقيين عن اجتياحها العراق عام ٢٠٠٣ لإسقاط نظام صدام حسين".

كان من الممكن تبديل اتفاقية وضع القوات الموقعة بين الطرفين في ٢٠٠٨ باتفاقية اخرى و الاحتفاظ بقوة صغيرة من المقاتلين في العراق بعد ٣١ كانون اول ٢٠١١ .

حاول المالكي تخفيف القلق من ان بغداد ستقع تحت النفوذ الايراني بعد الانسحاب الكامل للقوات الاميركية قائلا ان العراق مازال يسعى الى علاقة خاصة مع الولايات المتحدة." نحن نتحدث عن مصلحتنا كعراقيين اولا و لا نتحدث عن مصالح الاخرين". من جانب اخر، قال غسان العطية السياسي و الاكاديمي العراقي في لندن بان فشل المفاوضات بين العراق و الولايات المتحدة بشان الحصانة، يوحي بان واشنطن قد فقدت تأثيرها على الحكومة العراقية الحالية و هي تفتح الباب امام التدخل الواسع لدول جوار العراق ، ايران و تركيا و المملكة العربية السعودية في فترة مضطربة و خطيرة تعم الاقليم كله ." الانسحاب الاميركي بهذا الاسلوب ، مع عدم استقرار العراق ، يفتح ابواب الشر جميعها".